

Distr.: General
1 September 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال المؤقت*

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

اقترح لمشروع تجديد لتخفيف أضرار الزلازل وعمليات استبدال
مستندة إلى دورة الحياة في أماكن عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في بانكوك

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض
الاستراتيجي للمرافق (A/69/760)، وعلى أساس الاستعراض الأولي والنتائج المعروضة في
التقرير الأسبق (A/68/733). وهو يورد نظرة إجمالية على أحد المشاريع المحددة للتنفيذ في
غضون السنوات العشر الأولى من سنوات الاستعراض العشرين، هو مشروع التجديد من
أجل تخفيف مخاطر الزلازل وإجراء عمليات استبدال مستندة على دورة الحياة في أماكن
عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في بانكوك.

* A/70/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

150915 140915 15-14799 (A)



ويورد هذا التقرير نظرة إجمالية على خطة لتنفيذ المشروع، وجدول تنفيذ مقترح على مدى ست من فترات السنتين تنتهي عام ٢٠٢٧، وتكاليف المشروع الإجمالية المقدّرة بـ ٣٥,٢ مليون دولار بالأسعار الجارية للفترة الممتدة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٧، فضلاً عن الاحتياجات المقترحة من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

ويُرجى أن توافق الجمعية العامة على المشروع المقترح فضلاً عما يتصل به من احتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وأن تنشئ حساب إنشاءات جارية متعدد السنوات. ووفقاً للفرع طاء من قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٦٣، ستقدم إلى الجمعية تقارير مرحلية سنوية.

أولاً - مقدمة

ألف - معلومات أساسية

١ - أنشئ مقر اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى في شنغهاي عام ١٩٤٧. إلا أن الحالة هناك عام ١٩٤٨ اقتضت انتقال الأمانة مؤقتاً إلى بانكوك، حيث استؤنف العمل في كانون الثاني/يناير ١٩٤٩. وشغلت أمانة اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى عدة مقار مؤقتة في بانكوك، ولكنها سرعان ما استقرت في مبنى جديد هو مبنى سالا سانتيثام، الذي بنته حكومة تايلند عام ١٩٥٤. وقد أُبرم في ٢٦ أيار/مايو ١٩٥٤ اتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة تايلند يتصل باستقرار تلك اللجنة في بانكوك. وفي عام ١٩٧٠، سُميت بانكوك رسمياً مقراً للجنة إياها. وفي عام ١٩٧٤، تغيّر اسم اللجنة 'اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ'.

٢ - وقد احتوى مبنى سالا سانتيثام مكاتب حكومية مختلفة بالإضافة إلى مكاتب منظمات دولية. وفي عام ١٩٥٧، استُكملت مرافق المؤتمرات المناسبة لاجتماعات اللجنة. وقامت الحكومة بتشغيل وإدارة المرافق جميعها.

٣ - وفي عام ١٩٦٧، شُيّد بين قاعة الجمعية والجناح الشمالي لمبنى سالا سانتيثام مبنى صغير من أربعة طوابق. وأتاح ذلك المبنى الحيز اللازم للمكاتب ومرافق الطباعة وكافيتريا. وفيما بعد، هُدم مبنى الطوابق الأربعة ومبنى سالا سانتيثام لإتاحة المساحة الكافية لمرافق مؤتمرات الأمم المتحدة الجديدة، التي شُيّدت في مطلع تسعينات القرن العشرين.

٤ - وبحلول عام ١٩٧٠، ظهرت الحاجة إلى مرافق أكبر كثيراً. وأتاحت الحكومة موقعاً على شكل حرف (L) يمكن أن تبني عليه الأمم المتحدة المرافق الإضافية اللازمة. وكانت مدة الاستئجار الأولي من جانب الأمم المتحدة ٢٠ سنة، قابلة للتجديد لمدة عشر سنوات أخرى. وفي عام ١٩٨٦، وقّعت الحكومة والأمم المتحدة اتفاقاً طويلاً لاستئجار قطعة الأرض المتاحة عام ١٩٧٠ وموقع مبنى سالا سانتيثام لمدة غير محددة.

٥ - وترأس حفل وضع حجر أساس المرافق الجديدة، التي شملت مبنى للأمانة ومبنى للخدمات، رئيس وزراء تايلند في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢، أي اليوم الموافق ليوم الأمم المتحدة. وفي جو احتفالي، افتتح الملك بوميبول أدليادج المبنى في يوم الأمم المتحدة، الموافق ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥. والمبنيان مُشيّدان بالخرسانة المسلحة ويضمّان، على التوالي، ٢٩ ٥٣٢ متراً مربعاً و ١٩ ٧٢٧ متراً مربعاً (٣١٧ ٨٨٢ قدماً مربعاً

و ٢١٢ ٣٤٠ قدماً مربعاً) كمساحة للمباني. وحجمهما الإجمالي معاً ٢٥٥ ١٦٨ متراً مكعباً (٢٢٠ ٠٨٠ ياردة مكعبة). ويبيّن المرفق الأول مخططاً لموقع المجمع.

٦ - ووقت تشييد مبنى الأمانة، كان واحداً من أعلى المباني في بانكوك. ويتيح مبنى الخدمات ثلاثة مستويات لوقوف السيارات وأربعة طوابق ضخمة عمومية الأغراض مخصصة للمكاتب، ومكتبة وما إلى ذلك. وثمة جسر يربط مبنى الخدمات بمبنى الأمانة ويمتد بارتفاع الطابق الأول.

باء - الحالة الراهنة للمباني

٧ - صُمم المبانى اللذان يضمن الأمانة والخدمات في مطلع سبعينات القرن العشرين بينما صُمم مركز المؤتمرات في مطلع تسعينات القرن نفسه. وفي أثناء الفترتين كليهما، لم توجد معايير تصميم رسمية تتيح مقاومة مخاطر الزلازل. ولم تدخل مثل هذه المعايير إلى تايلند إلا عام ١٩٩٧ بعد استكمال المباني. إلا أن معايير التشييد السائدة في ذلك العهد روعيت عند تصميم المباني.

٨ - وبسبب القلق جرّاء اقتراب المباني من نهاية عمرها النافع وتصميمها دون مراعاة لمخاطر الزلازل، أُجريت دراسات أولية في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ لتقييم عنصرَي السلامة الإنشائية والأمان بالنسبة للتغليف بالرخام والتحقق من أداء الطاقة بالنسبة للجزء الخارجي من المباني.

٩ - وأجرى خبير استشاري في مجال هندسة الهزات الأرضية والزلازل معاينة لمباني الأمانة والخدمات والمؤتمرات في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي ختام المعاينة، تحددت النقاط الضعيفة في الإنشاءات وثبت أن مبنى الأمانة والأجزاء المتاخمة من مبنى الخدمات هي وحدها التي لا تنطبق عليها معايير مقاومة الزلازل التصميمية المطبقة حالياً.

١٠ - وفي عام ٢٠١٣، استعانت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ بخبير استشاري متخصص في الهندسة الإنشائية لِيُقيّم مقاومة هذه المباني للأحمال الزلزالية الشديدة الممكن تولدها، لا سيما أداء المباني في حالات الزلازل المتصل بسلامة الأرواح واتقاء الانهيار، فضلاً عن الحالة الإنشائية للمباني. وكشف التقرير النهائي للتقييم الزلزالي، الصادر في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، عن الحاجة إلى تنفيذ تدابير واسعة النطاق لتخفيف الضرر لا سيما بالنسبة لمبنى الأمانة وبدرجة أقل لمبنى الخدمات، لكي تنطبق عليهما معايير التصميم الحالية المتعلقة بمقاومة الزلازل التي تعد ضرورية لسلامة مستخدمي المباني.

١١ - وفيما يلي النتائج الرئيسية المتصلة بمبنيّ الأمانة والخدمات:

مبنى الأمانة

(أ) مبنى الأمانة عبارة عن برج مكاتب متعدد الطبقات مصنوعة حوائطه من الخرسانة المسلحة ونظام مقاومته الإنشائي الثانوي لم يصمم بحيث يصمد أمام الأحمال الناتجة عن الزلازل؛

(ب) بيّنت التحليلات أن المبنى لا يلي معايير الأداء الوطنية والدولية السائدة المتعلقة بسلامة الأرواح وبقاء الانهيار، إذ أن من المرجح إلى حد بعيد حدوث كسور إنشائية بين قلب المبنى ومجمّعات المكاتب في حالة حدوث زلزال قوي؛

(ج) أوصت الدراسة بتحسين مبنى الأمانة هيكلياً في منطقة القلب وفي الحوائط الخارجية لمجمّعات المكاتب من أجل تلبية معايير ابقاء الانهيار؛

مبنى الخدمات

(د) بيّن استعراض مبنى الخدمات وجود بعض التشوه الهيكلي في بلاطة السقف العلوي، بل إنه رغم انطباق معايير الأداء الراهنة المتعلقة بسلامة الأرواح على المبنى لم تتحقق تماماً في المبنى معايير الأداء المتعلقة بابقاء الانهيار؛

(هـ) أوصت الدراسة باتخاذ بعض التدابير التصحيحية عند نقاط الاتصال بين مبنى الأمانة ومبنى الخدمات لأجل تلبية معايير الأداء الجارية المتعلقة بابقاء الانهيار.

١٢ - وقد أخذت نتائج هذه الدراسة في الاعتبار أثناء التقييم العام لمبنى اللجنة كجزء من الاستعراض الاستراتيجي للمرافق، بصيغتها الواردة في تقرير الأمين العام المتصل بالموضوع (A/69/760) والاستعراض الأولي والنتائج الواردين في التقرير الأسبق (A/68/733، الفقرة ٢٨).

ثانياً - نظرة عامة على المشروع

ألف - أهداف المشروع

١٣ - كان الغرض الرئيسي لمشروع التجديد لتخفيف أضرار الزلازل وإجراء عمليات استبدال مستندة إلى دورة الحياة ضمان صحة الموظفين والمندوبين والزوّار في أماكن عمل اللجنة في بانكوك فضلاً عن ضمان سلامتهم. وهذا المشروع يتيح أيضاً فرصة للقيام، بأكثر

الطرائق تحقيقاً لفعالية التكلفة، بمعالجة القضايا الأخرى المرتبطة بأداء المباني، وحفظ الطاقة، وكفاءة استخدام الحيز، واستبدال نظم المباني التي بلغت نهاية عمرها الإنتاجي.

١٤ - وقد تحددت أهداف المشروع الرئيسية التالية في اللحظات الأولى من عمر خطة المشروع:

- (أ) ضمان استمرارية الأعمال والعمل اليومي في أماكن عمل اللجنة؛
- (ب) ضمان التقيّد بالأنظمة المناسبة المتصلة بالصحة وسلامة الأرواح، وبقوانين البناء؛
- (ج) التقيّد بجميع الأنظمة المناسبة المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الترتيبات التي تتيح استخدامهم للمرافق والتكنولوجيا؛
- (د) إصلاح وتحديث محيط المبنى وكذلك النظم الكهربائية والميكانيكية ونظام السباكة لاستيفاء قواعد الصحة والسلامة ذات الصلة وخفض استهلاك الطاقة؛
- (هـ) تطوير شبكات تكنولوجيا المعلومات الموجودة، على سبيل التقيّد باستراتيجية الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات؛
- (و) تحقيق الاستخدام الأمثل للحيز الداخلي المتاح ومرافق المؤتمرات، مما يوفر غرف اجتماع مرنة الاستخدام وصالحة للعمل.

١٥ - وجرى الاسترشاد بهذه الأهداف عند تحديد نطاق المشروع، بغية توفير مرافق مكتبية حديثة آمنة صحية عملية للموظفين والمندوبين والزوّار، وهذا ما يعالج احتياجات الأمم المتحدة الجارية والمقبلة.

باء - نطاق المشروع

١٦ - يراعي نطاق عمل مشروع التجديد لتخفيف أضرار الزلازل الدراسات التي أُجريت عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، والمعاينة التي أُجريت عام ٢٠١٢، والتقييم الإنشائي المتعلق بمقاومة الزلازل الذي أُجري عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٤، على النحو المبين في الفقرات ٨ إلى ١٠ أعلاه. والأولوية في المشروع ممنوحة لأعمال التصحيح الرامية إلى معالجة المخاطر التي تتهدد الصحة والسلامة.

١٧ - ونظراً لأن الأشغال ستقتضي هدم بعض عناصر المباني الموجودة، تقرر أن يكون النهج الواجب اتباعه للتحسين مع مراعاة فعالية التكلفة هو التجديد الذي يتضمن أيضاً عناصر بناء أخرى بلغت نهاية عمرها الإنتاجي. كذلك، ينطوي نطاق المشروع المرتأى على

تحسين إنشائي لمبنى الأمانة، إلى جانب مناطق مبني الخدمات المرتبطة معاً، لتوقّي الحوادث الزلزالية الممكن حدوثها مستقبلاً، وإصلاح واجهة المبنى الخارجية واستبدال عزلها الزجاجي المتقادم والمترايط لتحسين كفاءة استخدام الطاقة، واستبدال السقف لتوقّي تسرب المياه. ويُقترح إخضاع النظم الكهربائية والميكانيكية التي تقادمت كثيراً لقوانين البناء المنطبقة من أجل تلبية المعايير الجارية التماساً للراحة وكفاءة استخدام الطاقة، مع تحديث مناطق دورات المياه تحقيقاً لزيادة حفظ المياه، كما سيجري تجديد وتحديث دهاليز المصاعد المجاورة. ولبلوغ الحد الأقصى من وفورات الحجم، سوف تجري العمليات الأخرى المتنوعة لاستبدال أو تطوير الإنشاءات، التي من قبيل النظام الكهربائي المنخفض الفولطية والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، عندما تكون الطوابق غير مشغولة وتكون هذه العمليات قد أُدرجت في نطاق المشروع. وسيكفل مشروع التجديد واستبدال المنشآت التي قاربت على نهاية دورة الحياة وفاء المباني بأحدث معايير قوانين البناء المتعلقة بالصحة والسلامة مع إطالة العمر الإنتاجي لأماكن العمل.

١٨ - وبالإضافة إلى ذلك، ستخضع الحيز الداخلي للمكاتب للتحديث كي يتسنى استخدامها بمزيد من الكفاءة والفعالية بتطبيق مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية العادية المتعلقة بالحيز المكتبي، والقيام إلى أقصى حد ممكن بتنفيذ استراتيجيات أماكن العمل المرنة. وسعيًا إلى ذلك، يُجري في الوقت الحالي خبير استشاري خارجي تحليلاً لاستخدام الحيز، وهذا التحليل ستوضع لمساته الأخيرة بحلول الربع الثالث من عام ٢٠١٥. وهذه الدراسة على استخدام الحيز أُجريت خصيصاً للاستجابة لتزايد الطلب على حيز إضافي من جانب وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الموجودة حالياً في مُجمّع اللجنة. وسيجري الإبلاغ عن نتائج هذه الدراسة في تقرير مرحلي لاحق عن المشروع سيقدمه الأمين العام.

جيم - خطة المشروع

١٩ - تتكون خطة المشروع العامة في الوقت الحالي من ثلاث مراحل على النحو التالي:

- (أ) المرحلة الأولى: تقييم هيكل المباني وحالتها، وقد استُكمل هذا التقييم عام ٢٠١٤؛
- (ب) المرحلة الثانية: إعداد معلومات التصميم التفصيلية، وسجلات للكميات، ومواصفات تقنية تؤدي إلى إعداد وثائق العطاءات؛
- (ج) المرحلة الثالثة: تنفيذ أعمال التجديد.

ثالثاً - حوكمة المشروع

ألف - ملكية المشروع والإشراف عليه

٢٠ - سيكون الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ مالكاً للمشروع. وسيقوم قسم خدمات الدعم المركزي الكائن في شعبة إدارة اللجنة بالإشراف على فريق إدارة المشروع المتفرغ المقترح الذي سيكون مسؤولاً عن تنفيذ المشروع وإدارته اليومية.

٢١ - وسيدوم قسم خدمات الدعم المركزي، التابع للجنة التنسيق، مع مكتب خدمات الدعم المركزي في المقر بنيويورك، ولا سيما وحدة إدارة الممتلكات الخارجية، فيما يختص بتنفيذ المشروع. وهذا الطريق المشترك المفضي إلى الأمام سوف يجلب التآزر وتقسيم أفضل الممارسات من شتى المشاريع الإنتاجية لدى الأمانة العامة، كما سيساعد على التعرف المبكر على المخاطر.

٢٢ - والهيكلة المقترحة معروضة في المرفق الثاني. وأبرز السمات والهيكلة، مع الاستفادة من أفضل الممارسات والدروس المستفادة من المشاريع الإنتاجية الأخرى لدى الأمانة العامة، تتمثل فيما يلي:

(أ) التسلسل الإداري الواضح للفريق المتفرغ لإدارة المشروع داخل اللجنة؛

(ب) التنسيق المحدد بوضوح، وتفاعل الدعم بين مكتب خدمات الدعم المركزي واللجنة لتيسير تقاسم المعارف وتوفير الإنذار والعمل التصحيحي المبكر في حالة نشوء قضايا؛

(ج) إنشاء لجنة أصحاب المصلحة لمساعدة الأمين التنفيذي وفريق إدارة المشروع المتفرغ لأجل إدارة المشروع استباقياً.

٢٣ - وسوف تنتدب لجنة أصحاب المصلحة أعضائها من مكاتب الأمانة الأخرى الكائنة في أماكن عمل اللجنة في بانكوك (التي من قبيل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع لإدارة الشؤون الإدارية، وإدارة الأمن والسلامة) ومراقبين من جهات أخرى صاحبة مصلحة من قبيل مكاتب أفرقة الأمم المتحدة القطرية الموجودة في أماكن عمل اللجنة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية).

٢٤ - ويُقترح أن تجتمع لجنة أصحاب المصلحة كل ثلاثة أشهر (أو حسبما يُعتبر ضرورياً) وتقدم تقريرها متضمناً النتائج إلى الأمين التنفيذي للجنة للنظر فيه.

باء - إدارة المشروع

٢٥ - سيحتاج تخطيط المشروع تنفيذاً تفصيلياً وتنفيذه إلى فريق متفرغ لإدارته كي يشرف على جوانبه التقنية، وسلامة تنفيذه، وضمان جودة الأشغال وإدارة ما سيلزم من انتقال إلى المباني مؤقتاً، وهذا يعني تكرار وجود نُظم أمن وتكنولوجيا معلومات في الأماكن البديلة. وإضافة إلى ذلك، سيكون الفريق المتفرغ لإدارة المشروع ضرورياً لتخطيط المشروع وتنفيذه تنفيذاً فعالاً، والأهم من ذلك أنه سيكون ضرورياً للرقابة على التكاليف وجدول التنفيذ، فضلاً عن إدارة المخاطر.

١ - فريق إدارة المشروع

٢٦ - نظراً لأهمية المشروع، ومحدودية قدرة إدارة المرافق باللجنة، فإن من الضروري التكبير بإنشاء فريق متفرغ لإدارة المشروع. وسوف يكون الفريق مسؤولاً عن إدارة المشروع وتنفيذه، وتصميم خدمات المباني، وتصميم الهندسة المدنية، واللوجستيات والتحركات ذهاباً إلى الأماكن المؤقتة وإياباً منها، فضلاً عن سلامة المكان والموظفين وإدارة شؤونهما. ويُقترح أن يتألف الفريق على النحو التالي: مدير للمشروع (ف-٤)؛ ومهندس خدمات بناء (ف-٣)؛ ومهندس مدني (ف-٣)؛ وموظف اتصالات/تخطيط/لوجستيات (موظف وطني)؛ وموظف لشؤون سلامة الموقع (موظف وطني)؛ ومساعد إداري لشؤون المشروع (بالرتبة المحلية)؛ ومنسق مكتب خارجي (بالرتبة المحلية).

٢٧ - ومدير المشروع (ف-٤) سوف يشرف على المشروع بأكمله ويتحمل المسؤولية العامة عن النجاح في بدء المشروع، وتخطيطه، وتصميمه، وتنفيذه، ورصده، ومراقبته، واختتامه. وسوف يكون مهندس خدمات البناء (ف-٣) مسؤولاً عن جميع المسائل التقنية فيما يختص بجوانب المشروع الكلي الميكانيكية منها والكهربائية والجانب المتعلق بالسباكة وهندسة الصحة العمومية، بما في ذلك شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيكون المهندس المدني (ف-٣) مسؤولاً عن جميع القضايا المتعلقة بالهندسة المدنية وتدابير التخفيف من آثار الزلازل. وسيكون الموظف المعني بالاتصالات والتخطيط واللوجستيات (موظف وطني) مسؤولاً عن تخطيط الأماكن المؤقتة الخارجية والإشراف عليها وإدارتها، بما في ذلك انتقال الموظفين وضمان الدعم المتواصل والتقليل إلى أدنى حد من الانقطاعات في برنامج العمل الموضوعي للجنة. وسيكون موظف سلامة الموقع (موظف وطني) مسؤولاً عن تنسيق

كافة الأمور المتعلقة بالسلامة في الموقع، وكذا تأمين القيام بكافة أشغال المشروع بطريقة آمنة بالتنسيق الشديد مع موظف الصحة والسلامة المهنيتين في إدارة السلامة والأمن. وسيلقى الفريق دعماً من مساعد إداري لشؤون المشروع (بالرتبة المحلية) ومنسق مكتب خارجي (بالرتبة المحلية) في الأماكن المؤقتة الخارجية.

٢ - أدوار دعم المشروع

٢٨ - سيتألف عنصر دعم المشروع من أخصائي مشتريات واحد (ف-٣)، وموظف أمن واحد (بالرتبة المحلية)، ومساعد واحد لشؤون تكنولوجيا المعلومات (بالرتبة المحلية) لأداء أدوار خارجة عن سلطة فريق إدارة المشروع المتفرغ. وهذه المهام ستديرها المكاتب الموجودة باللجنة بحيث تتحمل المسؤولية المباشرة عن خدمات الدعم المعينة. وفيما يلي مهام الدعم هذه:

(أ) دعم الشراء: نظراً لتعدد أعمال الشراء التي ستلزم في مرحلة مبكرة من المشروع، وعملاً على دعم جوانب المشروع المتعلقة بالإدارة التعاقدية، سيلزم أخصائي مشتريات (ف-٣) متفرغ، نظراً لأن مكتب المشتريات في اللجنة لا يملك الموارد الضرورية لتغطية عبء العمل الإضافي هذا ولأن الاعتماد عليه سيمثل مخاطرة تتمثل في حالات تأخير بالمشروع؛

(ب) الدعم الأمني: سيلزم موظف أمن واحد (بالرتبة المحلية) لتوفير الإشراف الأمني في الأماكن المؤقتة الخارجية، نظراً لأن مكتب إدارة الأمن والسلامة في اللجنة لا يملك الموارد اللازمة لتغطية هذا الاحتياج الإضافي؛

(ج) الدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: سوف يدير المساعد الإضافي لشؤون تكنولوجيا المعلومات (بالرتبة المحلية) خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأماكن المؤقتة الخارجية، نظراً لأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اللجنة لا يملك الموارد الكافية لتغطية هذا الاحتياج الإضافي.

٣ - توزيع فريق إدارة المشروع وموظفي الدعم

٢٩ - ستكون هناك حاجة إلى مدير المشروع (ف-٤) والمساعد الإداري لشؤون المشروع (بالرتبة المحلية) في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٦ وحتى اختتام المشروع عام ٢٠٢٧. وستكون هناك حاجة إلى أخصائي المشتريات (ف-٣) على مدى ثلاث من فترات السنتين، من حزيران/يونيه ٢٠١٦ وحتى نهاية عام ٢٠٢١.

٣٠ - ستكون هناك حاجة إلى المهندس المدني (ف-٣) وموظف الاتصالات والتخطيط واللوجستيات (موظف وطني) في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وحتى عام ٢٠١٩ بالنسبة للأول وعام ٢٠٢٥ بالنسبة للثاني.

٣١ - ولن تكون هناك حاجة إلى مهندس خدمات المباني (ف-٣) ومنسق المكتب الخارجي (بالرتبة المحلية) ومساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات (بالرتبة المحلية) إلا عندما تكون المباني المؤقتة الخارجية جاهزة، اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١٧. وستكون هناك حاجة إلى المهندس حتى ٢٠٢١، بينما لن تكون هناك حاجة إلى منسق المكتب الخارجي والمساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات قبل عام ٢٠١٩.

٣٢ - ويبيّن المرفق الثالث مهام الوظائف السالفة الذكر.

٣٣ - وسوف تكون هناك حاجة إلى موظف سلامة الموقع (موظف وطني) وموظف الأمن (بالرتبة المحلية) في مرحلة لاحقة، عندما تبدأ أشغال التجديد الواسعة النطاق في عام ٢٠١٨، ويستمر الأول في العمل حتى عام ٢٠٢٥ بينما يستمر الثاني حتى نهاية المشروع في عام ٢٠٢٧.

٤ - الخبرة الاستشارية الخارجية

٣٤ - نظراً لطبيعة المشروع التخصصية، سيلزم توفير خبرة استشارية خارجية لتوفير خدمات التصميم الهندسي السيزمي والمعماري والهندسي وخدمات إدارة التشييد. ولن تشمل خدمات التصميم التخصصية التي من هذا القبيل مجرد الهندسة السيزمية والتشييد والتجديد، بل ستشمل أيضاً خدمات التصميم المعماري والهندسي لاستبدال التغليف الخارجي والزجاج ونظم التسخين/التهووية/تكييف الهواء والكهرباء ونظم شبكة تكنولوجيا المعلومات، وتصميمات الحيز المكثبي والتجهيز الداخلي. وإضافة إلى ذلك، سوف تكون هناك حاجة إلى إجراء دراسة للمواد الخطرة في مبنيّ الأمانة والخدمات في مرحلة التصميم المبكر للمشروع، وذلك قبل أن يكون ممكناً وضع اللمسات الأخيرة على خطة تنفيذ تفصيلية. وهذه الخدمات التخصصية ستديرها وتنسقها الشركة المعمارية الهندسية القائدة. وبينما يتمثل دور فريق إدارة المشروع المتفرغ في التنسيق والإشراف على الأشغال بالنيابة عن الأمم المتحدة، سيكون الخبراء الاستشاريون الخارجيون مسؤولين عن إعداد التصميم التفصيلي الفعلي ووثائق التشييد قبل شراء خدمات التجديد.

جيم - إدارة المخاطر

٣٥ - سعياً إلى تنفيذ نهج محكم متكامل لإدارة المخاطر بما يتماشى مع أفضل الممارسات المهنية، يُقترح الاستعانة بخدمات شركة استشارية مستقلة لإدارة المخاطر كجزء من المشروع بطريقة مماثلة تماماً للطريقة التي أُدخلت بها خدمات في حوكمة مشاريع مرافق كبرى أخرى اضطلعت بها الأمم المتحدة. وسوف يشمل إطار إدارة المخاطر إعداد سجل للمخاطر واستخدامه، وذلك فضلاً عن نهج قائم على أساس الخطورة يُتبع لإنشاء وإدارة مخصص الطوارئ.

٣٦ - ولهذا الغاية، سوف يُستعان بشركة مستقلة لإدارة المخاطر كي توفر تقييماً مستقلاً بشأن سير مختلف أعمال المشروع، وتوفر الدراية الفنية للمشروع، وتساعد على تحديد أي مخاطر يمكن أن تؤثر على إنجاز المشروع بنجاح وتخفيف مثل هذه المخاطر، وتقديم الدعم لصنع القرارات المدروسة. وسوف تكون مسؤولة عن إعداد استراتيجية عامة للمشروع تتعلق بإدارة المخاطر، وعن تنفيذ هذه الاستراتيجية وفقاً لمعايير الإبلاغ عن المخاطر والتقيّد بهذه المعايير، وحوكمة المشروع وهيكل ضوابطه، ومتطلبات مراجعة الحسابات بالأمم المتحدة.

٣٧ - وسوف تعمل شركة إدارة المخاطر في تعاون وثيق مع قسم خدمات الدعم المركزي باللجنة وفريق المشروع المتفرغ، وستيسّر أنشطة الفريق في مجال تحديد المخاطر، كما ستعد استراتيجية لتخفيف الأضرار. وستكفل أيضاً تنفيذ خطة لضمان الجودة منذ بداية عملية التصميم وحتى نهاية التجديد. وإضافة إلى ذلك، سوف توفر شركة إدارة المخاطر تقييمات رفيعة المستوى لإدارة المخاطر، وستسدي المشورة إلى الأمين التنفيذي للجنة بوصفه صاحب المشروع.

رابعا - خطة التنفيذ والجدول الزمني للمشروع

ألف - منهجية التنفيذ

٣٨ - نظراً لاحتواء الأشغال المنتوى تنفيذها لتخفيف أضرار الزلازل على عملية تجديد كبرى لهيكل مبنى الأمانة، سيلزم إغلاق العديد من طوابق المبنى في وقت واحد. ومن المرتأى أن يستغرق ذلك نحو ستة أشهر لتجديد كل طابق من الطوابق. إلا أن هذا سيلزم تأكيده بدراسة أكثر تعمقاً سيجريها استشاري التصميم القائد متى تم اختياره.

٣٩ - وبالإضافة إلى ذلك، فإنه متى جيء بشركة التصميم القائدة سيلزم عند بدء مرحلة التصميم العامة إجراء دراسة متخصصة بشأن الحالة الراهنة للإسبستوس وغيره من المواد الخطرة المستخدمة في تشييد المباني. وستراعي منهجية التجديد قضايا سلامة الموظفين والتلوث البيئي وتحديات الضوضاء قبل مرحلة التشييد وأثناءها.

٤٠ - وتنطوي المنهجية المقترحة لتنفيذ أشغال التجديد على تفريغ أربعة طوابق لمبنى الأمانة في وقت واحد ونقل الموظفين إلى أماكن عمل مؤقتة. وستقتصر منطقة التشييد على طابقين في وقت واحد، بينما سيكون هناك طابق عازل واحد أعلى منطقة التشييد ومثله أسفلها. وكذلك تتصور الخطة المقترحة تنفيذ الأشغال المعطلة الكبيرة بعد ساعات الدوام وعلى مدى عطلات نهاية الأسبوع حفاظاً على بيئة العمل المقبولة في المكاتب المستخدمة أثناء مرحلة التشييد.

٤١ - وستكون هناك حاجة طوال فترة التجديد إلى أماكن مؤقتة مساحتها نحو ٥ ٠٠٠ متر مربع. ومن الممكن إنشاء أماكن مؤقتة تتراوح مساحتها بين ٨٠٠ متر إلى ١ ٠٠٠ متر تقريباً داخل أماكن عمل اللجنة، بينما يتعين البحث عن ٤ ٠٠٠ متر مربع إضافية في الخارج.

٤٢ - وكجزء من التخطيط التحضيري، جرى الاتصال بجميع مكاتب الأمم المتحدة في بانكوك بشأن حيز المكاتب المتاح الذي يمكن أن تستخدمه اللجنة كمواقع مؤقتة. إلا أن الأمانة أبلغت بعدم وجود مثل هذه الأماكن في هذا الوقت. ولذلك، سيلزم حصول البلد المضيف على أماكن العمل الخارجية البالغ مساحتها ٤ ٠٠٠ متر مربع لتوفير الحيز اللازم والاستعانة في الوقت نفسه بشركة عقارية للتوصل إلى ٤ ٠٠٠ متر مربع من الحيز المكتبي المناسب المُستأجر تجارياً في بانكوك.

باء - الجدول الزمني للمشروع

٤٣ - بدأ فيما بين ٢٠١٢ و ٢٠١٤ التخطيط المسبق لمشروع تخفيف أضرار الزلازل وعمليات الاستبدال المستندة إلى دورة الحياة، مقترناً بدراسات أولية للتحقيق بشأن الزلازل والطاقة، وهي دراسات أُشير إليها أعلاه. وبدأت مرحلة التخطيط الفعلي للمشروع عام ٢٠١٥ على سبيل المتابعة للاستعراض الاستراتيجي للمرافق. ويُقترح إجراء تصميم المشروع أثناء فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، على أن يعقبه التجديد، الذي سيبدأ عام ٢٠١٨ ويجري تقسيمه إلى مراحل على امتداد خمس من فترات السنتين، حتى ٢٠٢٧. وسيجري إعداد خطة تنفيذ أكثر تفصيلاً وتقديم التقارير عنها متى اشترت خدمات التصميم المعماري والهندسي الرائدة واستُكمل التصميم التفصيلي.

٤٤ - ويورد الشكل ١ جدولاً زمنياً أولياً للمشروع متضمناً أنشطة المشروع الرئيسية. وجددير بالملاحظة أن الجدول الزمني العام لا يشمل التشييد في الأماكن المؤقتة الداخلية عام ٢٠١٧.

الشكل ١

المسار الزمني													
الأنبطة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027
مرحلة التخطيط	■												
التصميم		■	■	■									
التشييد				■	■	■	■	■	■	■	■	■	■

خامسا - الاحتياجات الأمنية

٤٥ - أثناء فترة تنفيذ المشروع، سيكون أمن جميع شاغلي مُجمَع المباني وسلامتهم أمراً بالغ الأهمية، ويتوقع الاحتياج إلى خدمات أمنية إضافية. وأثناء مرحلة التصميم والتشييد، ستلزم موارد إضافية لمساعدة فريق المشروع على تحديد أماكن عمل مؤقتة خارج أماكن عمل اللجنة تتوافر فيها معايير الأمم المتحدة لأمن التشغيل. وأثناء التشييد، ستلزم أيضاً موارد إضافية لإدارة ما سيحدث من زيادة كبيرة في التحركات جرّاء تحرك قوة عمل الموردّين وإمدادهم وتوريدات خدماتهم داخل أماكن عمل اللجنة المكتظة بما فيها. وفيما بعد، سيتعين عندما تُشغل أماكن العمل المؤقتة نشر الموارد الأمنية لإدارة الحالة الأمنية في المكان الخارجي.

٤٦ - وقد نوقش نطاق المشروع العام، كما هو معروف حالياً، مع إدارة السلامة والأمن لتحديد الاحتياجات المناسبة من الموارد الأمنية، بما فيها الموارد المعروضة في الفقرة ٢٨ (ب) أعلاه.

سادسا - التكلفة التقديرية للمشروع، والاحتياجات من الموارد اللازمة للمشروع

لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

ألف - تقديرات التكلفة

٤٧ - أُدرج اعتماد قدره ٥٠٠.٠٠٠ دولار في إطار الباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتجديلات وأعمال الصيانة الرئيسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ للاستعانة باستشاري زلازل لوضع التصميم اللازم لتدابير تخفيف أضرار الزلازل. وهذا التصميم يجري إعداده في الوقت الحالي.

٤٨ - وتقدّر تكلفة المشروع الإجمالية، استناداً إلى إجمالي نطاق المشروع، المعروض في الفرع الثاني - بء أعلاه، بـ ٣٥,٢ مليون دولار بالأسعار الجارية للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٧، على النحو المبين بإيجاز في الجدول ١. وترد الاحتياجات التقديرية من الموارد لكل فترة سنتين في المرفق الرابع.

الجدول ١

تكلفة مشروع التجديد لتخفيف أضرار الزلازل وعمليات الاستبدال المستندة إلى دورة الحياة في أماكن عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في بانكوك (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البند	التكلفة التقديرية
١ - تكاليف تجارية	٢٣ ١٤٥,٧
٢ - أتعاب الاستشاريين	٢ ١٨٠,٤
٣ - الطوارئ	٢ ٥٣٢,٦
المجموع الفرعي	٢٧ ٨٥٨,٧
٤ - تكاليف إدارة المشروع	٧ ٣٣١,٢
الإجمالي	٣٥ ١٨٩,٩

٤٩ - قُدِّرَ احتياطي الطوارئ على أساس أسلوب النسبة المئوية التقليدي، مع مراعاة الخبرة السابقة المكتسبة من مشاريع مماثلة ومتغيّرات أخرى يمكن أن تؤثر على دقة تقديرات تكاليف المشروع، لا سيما في المراحل الأولى من تخطيطه، بما في ذلك حجم المشروع وتعقيده ومكانه. ولأن المشروع ينطوي على تجديد مبنى مشغول قائم، فمن المحتمل إلى حد بعيد أن تُواجه ظروف غير متوقعة وأن تلزم تغييرات في خطة التنفيذ. إلا أنه بسبب ما سيحدث من تقسيم المشروع إلى مراحل صغيرة نسبياً يمكن إبقاء المستوى العام لاعتماد الطوارئ في حد أدنى معقول. وتأسيساً على ما سبق، تحدد اعتماد الطوارئ مقداره ١٠ في المائة من التكلفة التقديرية لتشديد المشروع، شاملاً أتعاب الخبراء الاستشاريين. وسيُقدم تحليل أوفى لاعتماد الطوارئ اللازم متى حدث تطور إضافي في المشروع.

٥٠ - وكما ذُكِرَ من قبل، فقد قبلت الأمانة توصية من مجلس مراجعي الحسابات تدعوها إلى اعتماد نهج مستند إلى المخاطر لتقرير وإدارة مستويات الطوارئ لمشاريع المرافق. ويعكف مكتب خدمات الدعم المركزي بالمقر على عملية إعداد نهج متنسق يعمم مراعاة الطوارئ باعتبارها إحدى استراتيجيات إدارة المخاطر في المشاريع. وتتجه النية إلى استخدام الطوارئ،

التي هي جزء من نهج افتراض المخاطر لإدارة مخاطر المشاريع بالاقتران بالاستراتيجيات الأخرى الموضوعة لمعالجة المخاطر التي من قبيل تحويل المخاطر، والحد من المخاطر، وتحاشي المخاطر، وافتراض المخاطر، وتقاسم المخاطر.

باء - الاحتياجات اللازمة من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

٥١ - أُدرجت احتياجات من الموارد بمبلغ ٩ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار في إطار الباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتجديدات وأعمال الصيانة الرئيسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. واستندت هذه الاحتياجات إلى تقديرات أولية ومعلومات متاحة وقت إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة. واستناداً إلى آخر المعلومات المتاحة وقت إعداد هذا التقرير، جرى تنقيح الاحتياجات اللازمة من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وقُسمت مرة أخرى حسب أبواب الميزانية البرنامجية. والاحتياجات المنقحة من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ تبلغ ٧ ٩١٤ ٦٠٠ دولار، وهي موجزة في الجدولين ٢ و ٣، موزعة حسب عنصر الإنفاق وباب الميزانية، على التوالي.

الجدول ٢

الاحتياجات من الموارد حسب عنصر الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تقديرات ٢٠١٦-٢٠١٧	أوجه الإنفاق
٩٦٧,٠	تكاليف الموظفين الأخرى
١ ٥٧٣,٠	الخبراء الاستشاريون
٥ ٣٧٤,٦	الخدمات التعاقدية
٧ ٩١٤,٦	الإجمالي

الجدول ٣

الاحتياجات من الموارد حسب باب الميزانية البرنامجية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

باب الميزانية	تقديرات ٢٠١٦-٢٠١٧
١٩ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ	٩٦٧,٠
٣٣ - التشييد والتعديلات والتجديدات وأعمال الصيانة الرئيسية	٦ ٩٤٧,٦
الإجمالي	٧ ٩١٤,٦

٥٢ - استناداً إلى التقديرات المنقحة، ستزيد الاحتياجات من الموارد في إطار الباب ١٩، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، بمبلغ ٩٦٧ ٠٠٠ دولار وستنقص في إطار الباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتجديدات وأعمال الصيانة الرئيسية، بمبلغ ٢ ٠٥٢ ٤٠٠ دولار.

الباب ١٩، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ

تكاليف الموظفين الأخرى (٩٦٧ ٠٠٠ دولار)

٥٣ - فيما يختص بفريق إدارة المشروع المتفرغ ووظائف الدعم، تمثل الاحتياجات من الموارد في إطار المساعدة المؤقتة العامة البالغ مقدارها ٩٦٧ ٠٠٠ دولار تكلفة وظائف مدير المشروع (ف-٤)، والمساعد الإداري المعني بالمشروع (بالرتبة المحلية)، وأخصائي مشتريات (ف-٣) اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦؛ ومهندس مدني (ف-٣)، وموظف اتصالات وتخطيط ولوجستيات (موظفي وطني) اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧؛ ومهندس خدمات المباني (ف-٣)، ومنسق المكتب الخارجي (بالرتبة المحلية)، ومساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات (بالرتبة المحلية) اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

الباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتجديدات وأعمال الصيانة الرئيسية

الخبراء الاستشاريون (١ ٥٧٣ ٠٠٠ دولار)

٥٤ - فيما يختص بخدمات الخبراء الاستشاريين، تلزم احتياجات من الموارد بمبلغ ١ ٥٧٣ ٠٠٠ دولار، منها ١٠ في المائة للطوارئ، من أجل الشركة القائدة في مجال التصميمات المعمارية والهندسية والشركة المستقلة لإدارة المخاطر. وسوف تقوم الشركة القائدة في مجال التصميمات المعمارية والهندسية بما يلي: (أ) إعداد الخطة الرئيسية للتنفيذ؛

(ب) إنتاج وثائق تصميم تخطيطية تفصيلية مستقلة لأماكن العمل المؤقتة ولنطاق المشروع العام لكي يتسنى طلب تقديم عطاء تشييد شامل؛ (ج) تنسيق جميع أنشطة التصميم، بما في ذلك تدابير تخفيف أضرار الزلازل ونظم البناء؛ (د) الإشراف على التشييد المقسم إلى مراحل. وسوف تقوم الشركة المستقلة لإدارة المخاطر بما يلي: (أ) أداء مهام إدارة المخاطر وضمان الجودة أثناء التصميم والتشييد، ووضع استراتيجية عامة لمواجهة المخاطر؛ (ب) اقتراح عملية لرصد المخاطر تشمل إعداد سجل للمخاطر؛ (ج) اقتراح تدابير لتخفيف أضرار المخاطر الممكنة.

الخدمات التعاقدية (٦٠٠ ٣٧٤ ٥ دولار)

٥٥ - فيما يختص بالتشييد والتخطيط وتوفير أماكن عمل مؤقتة، تشمل الاحتياجات من الموارد البالغ قدرها ٦٠٠ ٣٧٤ ٥ دولار، ومنها ١٠ في المائة للطوارئ، تصميم أماكن مؤقتة إضافية وتشبيدها وتجهيزها واختيار حيز للأماكن المؤقتة الخارجية واستئجارها. وهذه تشمل تكلفة منشآت لتكنولوجيا المعلومات ومنشآت أمنية تفي بمعايير الأمم المتحدة؛ واستئجار حيز لأماكن مؤقتة خارجية؛ وتشبيد وتجهيز الأماكن المؤقتة؛ وخدمات التحرك؛ والدعم الأمني التعاقدية.

سابعاً - الخطوات التالية

٥٦ - استناداً إلى الدروس المستفادة من مشاريع الأمم المتحدة الكبرى الأخرى، فإن وجود هيكل حوكمة فعال للمشاريع وفريق قوي لإدارة المشاريع وتصميم تفصيلي وتقديرات تكلفة متصلة بذلك قبل بدء أية أشغال للتشييد يمكن أن يقلل كثيراً من خطر تجاوز التكاليف والجدول الزمني طوال عُمر المشروع.

٥٧ - وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن مهام المشروع المقترح الاضطلاع بها أثناء فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ سوف تشمل التدابير التالية:

(أ) إنشاء فريق متفرغ لإدارة المشروع وتقرير موارد لدعم المشروع وضمان سرعة توظيف موظفين على مدى فترة السنتين تمشياً مع احتياجات المشروع وأطره الزمنية؛

(ب) الاستعانة بخدمات استشارية متفرغة مناسبة، تمثلها الشركة القائدة للتصميم المعماري والهندسي التي تضم أخصائياً معيناً بالمواد الخطرة وشركة لإدارة المخاطر وشركة عقارية؛

(ج) وضع خطة حوكمة للمشروع وإنشاء لجنة أصحاب المصلحة؛

- (د) تطوير خطة التنفيذ الرئيسية واستراتيجية الاتصالات للمشروع بإدراج مدخلات آتية من جميع المكاتب الفنية المناسبة وأصحاب المصلحة المناسبين؛
- (هـ) تطوير وتنسيق أنشطة التصميم، بما في ذلك التكاليف التفصيلية وإعداد جدول زمني تفصيلي ومراقبة التكلفة وإدارة البرامج؛
- (و) استكمال التصميم التفصيلي لتخفيف أضرار الزلازل؛
- (ز) إنشاء برنامج لإدارة المخاطر وضمان الجودة لأداء عمليات التحقق وتقليل مخاطر المشروع ومهام إدارة المخاطر مع إيلاء العناية الواجبة؛
- (ح) الاتصال بالبلد المضيف فيما يختص بالأماكن المؤقتة المحتمل إيجادها؛
- (ط) إعداد استراتيجية الشراء والاحتياجات للأماكن المؤقتة الخارجية؛
- (ي) إعداد خطط التصميم والتشييد للأماكن المؤقتة الداخلية والخارجية.

ثامنا - إجراءات تُوصي الجمعية العامة باتخاذها

٥٨ - يُطلب إلى الجمعية العامة:

- (أ) الموافقة على مشروع للتجديد من شأنه تخفيف أضرار الزلازل وإجراء عمليات استبدال مستندة إلى دورة الحياة، وعلى نطاقه المقترح، وجدوله الزمني، وتكلفته التقديرية البالغة ٣٥,٢ مليون دولار بالأسعار الجارية للفترة الممتدة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٧؛
- (ب) الموافقة على إنشاء ثلاث وظائف مؤقتة (وظيفة واحدة برتبة ف-٤ وواحدة برتبة ف-٣ وواحدة بالرتبة المحلية)، اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٦، ووظيفتين مؤقتتين (واحدة برتبة ف-٣ وواحدة لموظف وطني)، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وثلاث وظائف مؤقتة (واحدة برتبة ف-٣ واثنين بالرتبة المحلية)، اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وتتصل بالفريق المتفرغ لإدارة المشروع وموظفي دعم المشروع في إطار الباب ١٩، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧؛
- (ج) الموافقة على مبلغ ٦٠٠ ٩١٤ ٧ دولار في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ شاملة ٩٦٧ ٠٠٠ دولار في إطار الباب ١٩، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ؛ و ٦٠٠ ٩٤٧ ٦ دولار في إطار الباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتجديدات وأعمال الصيانة الرئيسية؛

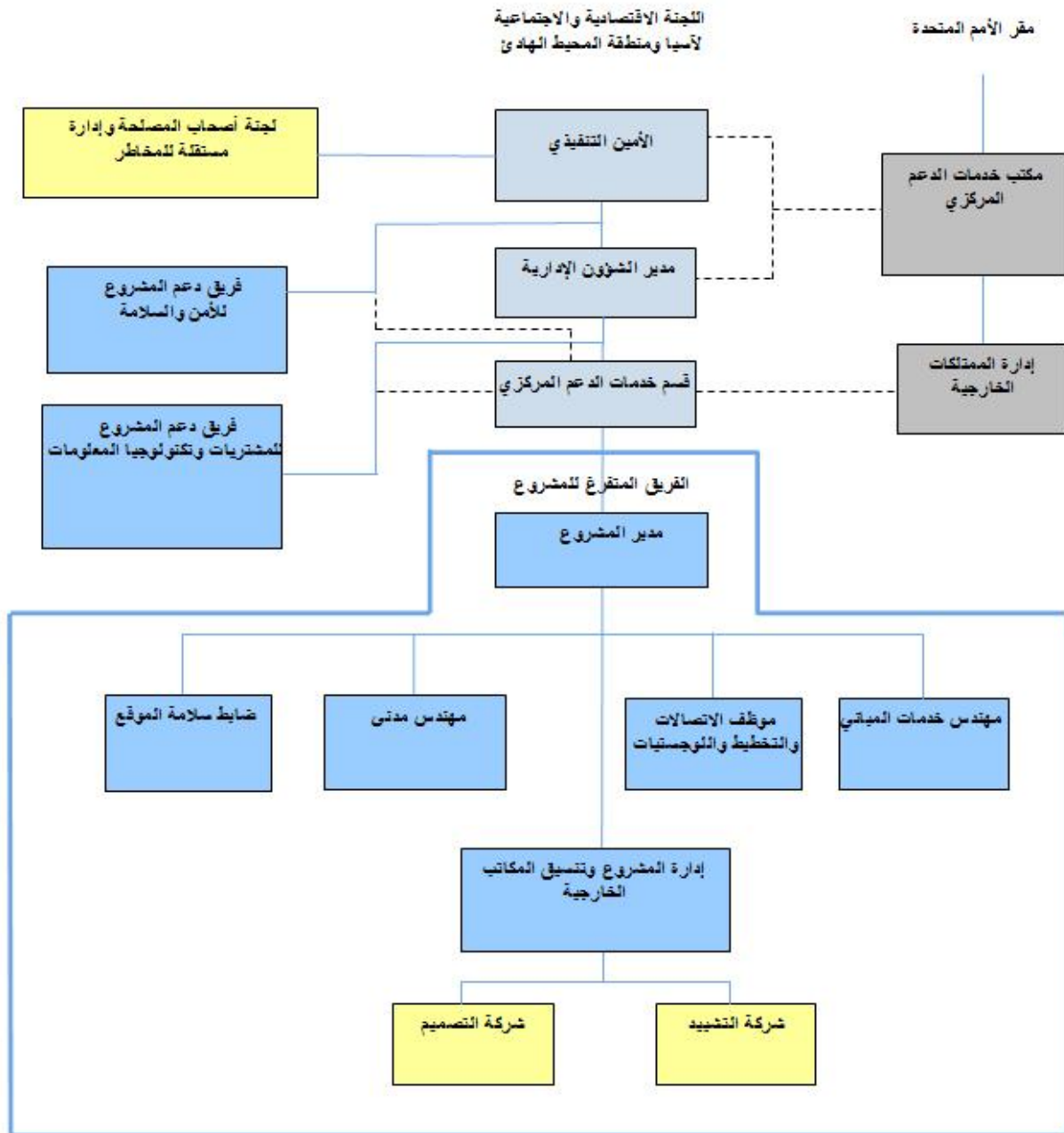
- (د) تنقيح الاعتماد الداخلى فى الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بزيادة المخصصات فى إطار الباب ١٩، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، بمبلغ ٩٦٧ ٠٠٠ دولار ونقصان فى إطار الباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتجديدات وأعمال الصيانة الرئيسية، بمبلغ ٤٠٠ ٥٢ ٢ دولار؛
- (هـ) الموافقة على إنشاء حساب تشييد جارى متعدد السنوات لأجل الإنفاق على المشروع.

المرفق الأول
خطة الموقع



المرفق الثاني

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ
هيكل حوكمة مشروع التجديد لتخفيف أضرار الزلازل وإجراء
عمليات استبدال مستندة على دورة الحياة



أدوار فريق إدارة المشروع وموظفي دعم المشروع

فريق إدارة المشروع

(أ) مدير المشروع - مهندس معماري (ف-٤): يتحمل هذا الموظف المسؤولية العامة عن نجاح بدء المشروع، وتخطيطه، وتصميمه، وتنفيذه، ورصده، وضبطه، واختتامه. ومدير المشروع سيشرف على المشروع بأكمله ويكون الشخص الرئيسي المسؤول عن إدارة جوانب المشروع اليومية وفقاً للمعايير المنطبقة. وتشمل مسؤوليات مدير المشروع: التخطيط وتحديد النطاقات؛ وتخطيط الأنشطة وترتيبها بالتسلسل؛ وتخطيط الموارد؛ وإعداد الجداول الزمنية؛ وإدارة المخاطر والقضايا؛ وضبط التكاليف؛ وتحليل المخاطر؛ والتوثيق؛ ورصد التقدم وتقديم التقارير بشأنه؛ وقيادة الأفرقة؛ وضمان الاتصال بين الأطراف المتأثرة؛ وضمان الجودة وضبطها؛

(ب) مهندس - خدمات المباني (ف-٣): هذا الموظف مسؤول عن جميع القضايا الفنية المتعلقة بالمشروع عموماً، أي الهندسة الميكانيكية والهندسة الكهربائية والسبابة وهندسة الصحة العامة، بما في ذلك خطوط الاتصال، والهواتف وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإمداد بالطاقة، بما فيها الكهرباء والمصادر المتجددة؛ والسلام الكهربائية والمصاعد؛ وكشف الحرائق واتقائها؛ والتسخين والتهوية وتكييف الجو؛ واتقاء البرق؛ والنظم المنخفضة الفولطية، ولوحات التوزيع، ومعدات التحويل؛ والإضاءة الطبيعية والإضاءة الاصطناعية؛ ونظم الأمن والإنذار؛ والمياه والصرف والسبابة؛

(ج) مهندس - مدني (ف-٣): نظراً لارتفاع مستوى أشغال الهندسة المدنية في المشروع من حيث التقوية الزلزالية، سيكون هذا الموظف مسؤولاً عن جميع القضايا المتعلقة بالهندسة المدنية وتدابير التخفيف من أضرار الزلازل فيما يختص بالمشروع عموماً، بما في ذلك استعراض أساليب التشييد ومواده ومعايير جودته؛ وصوغ المواصفات والرسومات والخطط والإجراءات وتفسيرها. كذلك سيرصد هذا الموظف التغييرات المدخلة على التصميمات وسيقدّر الآثار المترتبة في التكاليف وسيقيس ويقيم التفاوتات في التصميمات؛

(د) موظف الاتصالات والتخطيط واللوجستيات (موظف وطني): هذا الموظف مسؤول عن التخطيط والإشراف والإدارة فيما يختص بالسكن في الأماكن المؤقتة الخارجية والداخلية (المستأجرة والمشيدة)، وانتقال موظفي الأمم المتحدة والمستأجرين

ومقدمي الخدمات إلى هذه المرافق تمثيلاً مع الجدول الزمني للمشروع. ويعهد إلى هذا الموظف بمهمة تأمين استمرار الدعم لبرنامج عمل اللجنة الموضوعي لضمان إبقاء الأعطال التي يتسبب فيها المشروع عموماً عند درجة أقل تأثير ممكن على نواتج المنظمة؛

(هـ) المساعد الإداري للمشروع (بالرتبة المحلية): سيكون هذا المساعد مسؤولاً مسؤولية مباشرة أمام مدير المشروع، وسيؤدي طائفة من المهام الأساسية في مكتب المشروع، بما في ذلك مراقبة الوثائق؛ وصوغ المراسلات والتقارير؛ وتوزيع جداول أعمال الاجتماعات وتسجيل الاجتماعات؛ والإجابة على تساؤلات أصحاب المصلحة في المشروع؛ ومساعدة فريق المشروع في المهام الإدارية الأخرى حسب الحاجة؛ وأداء الواجبات الأخرى التي من قبيل رفع التقارير عن الحسابات ومراقبة رصد الحسابات والمهام الإدارية العامة؛

(و) منسق مكاتب خارجية (بالرتبة المحلية): سيتواجد شاغل الوظيفة في المباني المؤقتة الخارجية. وسيؤدي مختلف المهام الإدارية اللازمة للمشروع، ومنها إدارة الوثائق (حسب المعايير المنطبقة)؛ والاتصال بالعملاء؛ ودعم العملاء، وتنسيق مرافق الاجتماع والمرافق الداخلية والخارجية. وسيكون أول جهة للاتصال فيما يختص بقضايا ومشكلات العملاء (موظفو اللجنة)، وسيقدم الدعم الإداري العام لمهندسي فريق المشروع وموظف السلامة بالموقع وموظف الاتصالات والتخطيط واللوجستيات.

موظفو دعم المشروع

(ز) أخصائي المشتريات (ف-٣): نظراً لإجراءات الشراء المتعددة التي ستلزم في مرحلة مبكرة من عمر المشروع، وعملاً على دعم جوانب المشروع المتعلقة بإدارة العقود، سيلزم أخصائي مشتريات متفرغ، نظراً لأن مكتب المشتريات في اللجنة لا يملك الموارد اللازمة لتغطية عبء العمل الإضافي هذا ولأن الاعتماد عليه سيعني المخاطرة بحدوث حالات تأخير في المشروع؛

(ح) مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات (بالرتبة المحلية): سيدير شاغل الوظيفة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المباني المؤقتة الخارجية، نظراً لأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اللجنة لا يملك موارد كافية تغطي هذا الاحتياج الإضافي.

المرفق الرابع

خطة تكاليف مشاريع للمشروع المقترح للتجديد تخفيفاً لأضرار الزلازل وإجراء عمليات استبدال مستندة إلى دورة الحياة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ
(بدولارات الولايات المتحدة)

المجموع	٢٠٢٧-٢٠٢٦	٢٠٢٥-٢٠٢٤	٢٠٢٣-٢٠٢٢	٢٠٢١-٢٠٢٠	٢٠١٩-٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
(١) تكاليف التجارة	٢٣ ١٤٥ ٧٠٥	٣ ٢٥٠ ٨٣٣	٣ ٢٥٠ ٨٣٣	٣ ١٤٥ ١٥٢	٤ ١٩٩ ٠٩٤	٤ ٤١٣ ٧٩٣	٤ ٠٥٦ ٠٠٠
(٢) أنعاب الخبراء الاستشاريين	٢ ١٨٠ ٣٨٨	١٤٠ ٠٣٣	١٤٠ ٠٣٣	١٢٥ ٨٠٦	١٦٧ ٩٦٤	١٧٦ ٥٥٢	١ ٠٠٠ ٠٠٠
(٣) الطوارئ	٢ ٥٣٢ ٦٠٩	٣٣٩ ٠٨٧	٣٣٩ ٠٨٧	٣٢٧ ٠٩٦	٤٣٦ ٧٠٦	٤٥٩ ٠١٥	٥٠٥ ٦٠٠
المجموع الفرعي	٢٧ ٨٥٨ ٧٠٢	٣ ٧٢٩ ٩٥٣	٣ ٧٢٩ ٩٥٣	٣ ٥٩٨ ٠٥٤	٤ ٨٠٣ ٧٦٤	٥ ٠٤٩ ٣٨٠	٥ ٥٦١ ٦٠٠
(٤) تكاليف إدارة المشروع	٧ ٣٣١ ٢٠٠	٦١٣ ٦٠٠	١ ٠٣٩ ٦٠٠	١ ٠٣٩ ٦٠٠	١ ٥٥٩ ٢٠٠	٢ ١١٢ ٢٠٠	٧٦١ ٠٠٠
تكاليف المشروع الإجمالية	٣٥ ١٨٩ ٩٠٢	٤ ٣٤٣ ٥٥٣	٤ ٧٦٩ ٥٥٣	٤ ٦٣٧ ٦٥٤	٦ ٣٦٢ ٩٦٤	٧ ١٦١ ٥٨٠	٦ ٣٢٢ ٦٠٠